

او نحو ذلك فان العدول الى القول ليس بغير مفسد ولا مغفول روي عن ابي المكارم
قال ليس جوده الحديث قريبا لاسناد بل جوده الحديث صحة الرجال ورواه عن السلفي
قال الاصل الاخذ من العلم فترجمهم اولي العلم بالاخذ من المصلحة على من ذهب
للمحققين من النقلة والنازل من العالي في العلم عند النفا والتحقيق كما روي عن
نظام الملائكة قال عندئذ ان الحديث العالي اصح من رسول الله صلى الله عليه وسلم وان بلغت
رواية ما ثبت قال ابن الصلاح هذا ليس قبيلا لعلو المتعارفين عند اطلاقه
بين اهل الحديث وانما هو علم من حيث المصلحة فيبقى كلامه قال السخاوي وانزل
ما في الصحيحين مما وقعت عليه بينهما وبين الشيعة في ثمانية وثلثين حديثا
كحديث نوبة كعب في تفسير بركة وحديث بعث ابي بكر في هجرة في الحج في بركة انما
وحديث من اعقب رقية في الكفارات تلوا الايمان والندوة في باب قول الله عز وجل
او خير رقية وحديث انهم طلق عليا وفاطمة في الشية والارادة من التوحيد
واربعها في البخاري وحديث النعمان الكنديين وحديث حديث لا يحتكر الاضطرار وما
في مسند السباعا انتهى وهذا يزيد قال ان الاعتبار بالعلو المعنوي وهو الراي
ولهذا تقدم حديث الشيخين بل احدهما مطلقا على حديث الموطأ مع ان حديثه شائبا
وتلايات فان تشاك التراوي من روي عنه لتقسيم الرواية باعتبار طريقها
فامر من الامور المتعلقة بالرواية مثل السق الى العرف في معناه العلم والحق الى
اولئك كاصرة السماوي ولعل الى بالوا ونظر اللغالب الا انما يكتفي بالحق
الاخذ من التشاك وان لم يوجد التقارب في السن والمرد بالمشاركة في السن
والحق والحق المقارنة كما قال ابن النعمانية اذا قارب بينهما او اسنادهما فهو
التشاك له النوع الذي يقال له رواية الاقران هذا من المذهب الغير المستحسن الا
على ما اخترع الشيخ من جعل الكتابيين واحدا لا الاقران مرفوع باعتبار الحق
مجرد باعتبار الشريعة فاني ان الضاع قد روي في المتن الصحيح لعل الى من بالقران
لان الراوي في اوقات التشاك يكون راويا عن قديمه وهو مرفوع منهم وقائمة

منه

خط الاسانيد في الزيادة في الاسناد او بدلا او جرحا بالضعف ذكره السخاوي
وقال له رويته سليمان التي من مسوعة فقد قال الحاكم اخف المسوعة التي رويته
على غيره توفيقا لكون المتعين من اقران سويل هو الكوفة كما صرح به السخاوي وغيره
نعم روي كل من الثوري ومالك بن مولى عن مسوعة اقران وان روي كل منهما
أحسن القرنين عن الاخر في رواه ما من وهو الشارح المذهب بفتح الموصلة المشقة
وهو لخص من الاول اي رواية الاقران ككل مذهب اقران وليس كل اقران مدينا
تفرع ظاهر من من الاخر في الجزئية مثله في الصلابة عيشة وامه مري
كل من الاخر في التابعين الزهر عن عن عبد الغني وهو عنه وفي اتباع التابعين
مالك عن الاموي وهو عنه وفي اتباع التابعين احمد بن حنبل عن علي بن المديني
وهو عنه وقد صنف الدارقطني في ذلك اية المذهب كما باحاف في مجلد سماء
به وصنف ابا الشيخ في الاصطلاح في نسخة بالفاء وتقدم صنف في التوقيف
اي في الاقران واذا روي الشيخ عن تلميذ صدق ان كلامه يروي عن الاخر بل
يستعمله في الاصطلاح فيه بحث ابي داود وحنبل وتفتيش ابي داود في
المصطلح اخبر عن عمه اللغة او مساوياه والظن المادة اللغوية لا اياه لذي
كما ساقى لانه اى رواية الشيخ عن تلميذه من رواية الاكابر عن الاصاغر ايضا
الاصطلاح ايضا اذ لم يبق ما بدال امتياز بينهما والتدريج ما حذر دائرة الاخذ
او سمى الاشتقاق كما هو معلوم من ديباجته لوجه بطل الدلائل صغته وهما
متساوية خلقه وصورة المذكور ان يقال لها الديباختان عليها في الصلابة والحكم
وعينها فيقتضي ان يكون ذلك اي المذهب وقول نحو هذا والتدريج مشهور
صحت لم يستويا من الجانبيين اعنى مستويا جانبا لان الغوري لا يدعيان بر في الحق
الاصطلاح فلا يفي فيه اية المذهب في الشيخ مع تاليف هذا التدريج والمذهب
وان روي الرازي عن هود ودية اى في السن روي في القدر وحصله ان
هذا النوع اقسام احدها ان يكون الراوي اكبر سنا واقدم طبقة كالزهر في يحيى